الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الخمسون

الجلسة العامة ١٢٦
الإثنين، ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦،
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: فريتاس دو أمارال ..... (البرتغال)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠

البند ١٢٠ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (المادة ١٩ من الميثاق) (A/50/888/Add.11)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في رسالة ترد في الوثيقة A/50/888/Add.11، يحيط الأمين العام رئيس الجمعية العامة علما بأنه، بعد إصدار مذكراته المؤرخة ٢٨ شباط/فبراير و ٦ آذار/مارس و ٣ و ١١ و ١٦ و ٢٣ و ٢٥ نيسان/أبريل و ١٠ أيار/مايو و ٢٩ آب/أغسطس و ٩ و ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، سددت بوروندي والنيجر المبالغ الضرورية لخفض متأخراتهما إلى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بهذه المعلومات؟

تقرر ذلك.

البند ١٠ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

تقرير الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بالحالة المالية للأمم المتحدة (A/50/43)

تقرير اللجنة الخامسة (A/50/1038)

مشروع مقرر (A/50/43، الفقرة ٢١)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): معروض على الجمعية تقرير الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بالحالة المالية للأمم المتحدة، الذي جرى تعميمه كوثيقة تحت الرمز A/50/43 والذي يتضمن مشروع مقرر في الفقرة ٢١.

وفي هذا الصدد، عمم تقرير اللجنة الخامسة كوثيقة تحت الرمز A/50/1038.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بتقرير اللجنة الخامسة؟

تقرر ذلك.

السيد هوي (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الاتحاد الأوروبي. وقد انضمت إلى هذا البيان البلدان التالية: بلغاريا والجمهورية التشيكية وسلوفينيا وقبرص وليتوانيا. كما انضمت إلى البيان ايسلندا ولختنشتاين.

يشعر الاتحاد الأوروبي بالسرور لأنه استطاع أن يؤيد اعتماد الجمعية العامة لمشروع المقرر هذا، الذي يحيط علما بتقرير الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بالحالة المالية للأمم المتحدة المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين ويمدد عمل الفريق الرفيع المستوى إلى الدورة الحادية والخمسين. وأوضح الاتحاد الأوروبي بصورة متسقة أنه يولي أقصى الأهمية لعمل الفريق الرفيع المستوى وجهوده من أجل التوصل إلى حل شامل يحظى بتوافق الآراء للصعوبات المالية التي تواجه المنظمة. وفي هذه المرحلة، يود الاتحاد الأوروبي أن يشيد إشادة خاصة بنائبي الرئيس المشاركين للفريق، السفيرة آنيت ديزيل من ترينيداد وتوباغو والسفير أرنست سوشاريبا من النمسا، على جهودهما الدؤوبة المتفانية في تعزيز عمل الفريق ومحاولة تتويج أعماله بالنجاح.

والاتحاد الأوروبي، بترحيبه بقرار تمديد عمل الفريق الرفيع المستوى إلى الدورة الحادية والخمسين، يعرب أيضا عن أسفه لأنه بعد سنتين تقريبا من عمل الفريق لم يتم التدليل حتى الآن أن بإمكان الفريق الاتفاق على أية إجراءات ملموسة لتحسين الحالة المالية للمنظمة - هذا بالرغم من وضوح الطابع العاجل للحالة. فمع نهاية آب/أغسطس، كانت الدول الأعضاء مدينة بمبلغ ٢,٩ بليون دولار بصورة أنصبة مقررة لم تسدد للمنظمة، بينما كانت المنظمة في الوقت نفسه مدينة بأكثر من بليون دولار للبلدان المسهمة بقوات، بما فيها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، التي تشكل مجتمعة أكبر مساهم مالي في الميزانية العادية للأمم المتحدة وميزانية حفظ السلام، والدول التي ضمت صوتها لهذا البيان. وعدم تحقيق تقدم هام أثناء الدورة الخمسين يبعث على خيبة الأمل مقارنة بالاعتراف الوافي في الاجتماع التذكاري الخاص في الدورة الخمسين للجمعية العامة بالحاجة الملحة لتوصل الدول الأعضاء إلى اتفاق من شأنه أن يضمن أساسا ماليا سليما للمنظمة ويعزز قدرة الأمم المتحدة على تأدية مهامها الحيوية.

وفي الوقت نفسه، يستمد الاتحاد الأوروبي التشجيع من تبادل الأفكار وتقديم المقترحات بالنيابة عن الغالبية الساحقة من الدول الأعضاء وهو ما ميز عمل الفريق العامل الرفيع المستوى أثناء الدورة الخمسين. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن الأرضية المشتركة باتت واضحة الآن بشأن العديد من المسائل الهامة التي تواجه الفريق. ونحن نرى أن المسرح قد أعد الآن للبدء بمرحلة مثمرة، بل، وحاسمة من عمل الفريق العامل الرفيع المستوى، مع اضطلاع الدول الأعضاء بالعمل للتوصل إلى الاتفاق بشأن العناصر الرئيسية التي يجب أن تشكل الأساس للإصلاح المالي الشامل.

وأود أن أذكر الآن بإيجاز العناصر الرئيسية للاقتراح الذي قدمه الاتحاد الأوروبي في كانون الثاني/يناير الماضي لمعالجة الحالة المالية. إننا نعتقد أن أي حل للأزمة المالية يجب أن يتضمن عناصر مختلفة مترابطة ترابطا وثيقا، أولها وأهمها، التزام الدول التي توجد عليها متأخرات بأن تسدد ما عليها، وأن تحترم في المستقبل التزاماتها المالية وتفي بها في الوقت المحدد وبالكامل ودون شروط. وقد سبق للاتحاد الأوروبي أن أوضح أنه إذ يتوقع من الدول المعنية تسديد متأخراتها، فإنه ينبغي مراعاة موقف الدول الأعضاء التي تعاني من صعوبات فعلية في التسديد.

ثانيا، لا بد من تنفيذ نظام من الحوافز والمثبطات لضمان تقيد الدول الأعضاء في المستقبل بالالتزام القانوني بدفع أنصبتها بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط.

والعنصر الثالث في أي حل يجب أن يكون إصلاح جدول الأنصبة المقررة للتوصل إلى وضع جدول يكون احتساب الأنصبة فيه أبسط وأكثر عدلا وشفافية ويعكس على نحو أفضل مبدأ "القدرة على الدفع". وبالنسبة للاتحاد الأوروبي، فإن ذلك المبدأ يجب أن يظل المعيار الأساسي لمستوى اشتراكات كل دولة عضو في

الأمم المتحدة. وأي إصلاح لهذا الجدول يجب أن يستهدف ضمان قيام أوثق علاقة ممكنة بين إسهامات الدول الأعضاء وقدرتها الفعلية على الدفع، ويراعي مراعاة كافية في الوقت نفسه احتياجات البلدان ذات الدخل الفردي المنخفض. وتمشيا مع الإصلاح المالي، يعتقد الاتحاد الأوروبي أن من الضروري الاضطلاع بعملية تنظيم عامة لمنظومة الأمم المتحدة لجعلها أكثر فعالية وأكثر اقتصادا في التكاليف.

كما يود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد على أن المطلوب هو صفقة متوازنة وشاملة لحل المصاعب المالية للأمم المتحدة يتم بها معالجة جميع جوانب المشكلة على النحو المناسب. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن مقترحاته تظل الأساس الأفضل لحل تفاوضي يمكن أن يحظى بتأييد جميع الدول الأعضاء.

ويقف الاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد لمواصلة المشاركة البناءة في عمل الفريق العامل الرفيع المستوى ويتطلع إلى استئناف مبكر لأنشطته خلال الدورة الحادية والخمسين. وفي هذا الصدد، أوضحنا من قبل أننا نرى أن من المفيد أن تعقد في وقت مناسب مناقشة توجيهية بشأن الحالة المالية للأمم المتحدة في جلسة عامة للجمعية العامة، وذلك من أجل إعطاء زخم سياسي لاستئناف عمل الفريق العامل الرفيع المستوى في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

وفي الختام، نحث جميع الدول الأعضاء على أن تبني على التقدم المحرز حتى الآن في الفريق العامل الرفيع المستوى وكذلك على الالتزام المضطلع به في دورة الجمعية العامة الاستثنائية للاحتفال بالذكرى الخمسين، بغية تكثيف الجهود للتوصل إلى اتفاق شامل خلال انعقاد الدورة الحادية والخمسين. وبهذه الطريقة وحدها نستطيع أن نضمن المستقبل المالي وحسن إدارة هذه المنظمة ونحن نقترب من الألفية الجديدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الوحيد في المناقشة المتعلقة بهذا البند. ونشرع الآن في النظر في مشروع المقرر الوارد في الفقرة ٢١ من تقرير الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية بشأن الحالة المالية للأمم المتحدة (A/50/43).

تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر الوارد في الفقرة ٢١ من تقرير الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية بشأن الحالة المالية للأمم المتحدة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع المقرر؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود الآن أن أدلي ببيان فيما يتصل بالفريق العامل غير الرسمي المفتوح باب العضوية بشأن خطة للسلام.

يسعدني أن أبلغ الأعضاء بأن اثنين من الأفرقة الفرعية، الفريق المعني بالتنسيق والفريق المعني بمسألة الجزاءات المفروضة من جانب الأمم المتحدة، قد اختتما أعمالهما وتوصلا إلى نصين مبدئيين يردان في الوثيقتين WGAP/96/1 و WGAP/96/2. أما المقرران الخاصان ببناء السلم في أعقاب الصراع وبالدبلوماسية الوقائية وصنع السلام فما زالا معلقين.

ولم يتمكن الفريق العامل، بسبب ضيق الوقت والمشاورات الجارية، من اختتام بقية أعماله في هذه الدورة ويود أن يستأنف أعماله خلال دورة الجمعية العامة الحادية والخمسين للنظر في المسائل المعلقة بغية تقديم مشروع قرار أو مشاريع قرارات تنظر فيها الجمعية في أسرع وقت ممكن.

وبناء على أي مقرر يتخذ في هذا السياق، في دورة الجمعية العامة الحادية والخمسين، سيواصل الفريق العامل غير الرسمي المفتوح باب العضوية بشأن خطة للسلام العمل خلال دورة الجمعية الحادية والخمسين.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٠ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٤٧ من جدول الأعمال (تابع)

مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية والمسائل ذات الصلة

تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة بمجلس الأمن (A/50/47 و Add.1)

مشروع مقرر (A/50/47، الفقرة ٣٦)

السيد زلينكو (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن وفدي أود، سيدي، أن أهنئكم بحرارة على العمل الرائع الذي قمتم به كرئيس للجمعية العامة. فتحت قيادتكم الماهرة حققت المنظمة، وهي تمر بأوقات عصيبة، قدرا كبيرا من الثقة من جانب الدول الأعضاء.

ويود وفد أوكرانيا أن يسجل هذا الفضل لكم، كرئيس للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة بمجلس الأمن، وكذلك لنائبي الرئيس الباسلين، السفير بريتنشتين ممثل فنلندا والسفير جاياناما ممثل تايلند، في تحقيق أول نجاح حقيقي في أعمال فريقنا العامل. وهذه السنة، توصلت وفودنا، بعد شهور طويلة من المناقشات الحامية في بعض الأوقات، إلى التقاء وجهات النظر بشأن مضمون مناقشات الفريق خلال الدورة الخمسين.

ولئن كان وفدي يعطي تقييما إيجابيا لأعمال الفريق، فإنه كان من بين آخر من تخلو عن معارضة مضمون التقرير. ففي رأينا، يفتقر استنتاج الفريق، كما عرض في الفقرة ٢٣، إلى الحيدة والتوازن، ولا يعبر إلا عن جانب واحد من الحقيقة دون أن يذكر الجانب الآخر. ويشعر وفد أوكرانيا بالقلق العميق إزاء حقيقة أن المنطق وحسن الإدراك كانا نادرين خلال مناقشات فريقنا. ويؤمن وفدي إيمانا قويا بأن المحاولات المتعمدة بعدم مراعاة المصالح المشروعة لجميع الدول الأعضاء من جميع المناطق والمجموعات يمكن أن تضر، وهي بالفعل تضر بهدف ممارستنا.

وفيما يتعلق بالفقرة ٢٣ من الوثيقة A/50/47، فقد قرر وفدي أن يتخلى عن نقاط اعتراضه بروح من الوفاق، بعد أن تلقى ردا إيجابيا على تفسير مجموعة أوروبا الشرقية من جانب البلدان الأخرى. وفي نفس الوقت، سيواصل وفد أوكرانيا خلال العمل في المستقبل في الفريق العامل، الإصرار على التسليم الواضح الذي لا لبس فيه بالزيادة الكبيرة في عدد أعضاء مجموعة أوروبا الشرقية الإقليمية في إطار توسيع مجلس الأمن وفي إطار التوزيع الجغرافي المنصف بصفة عامة لجميع المناطق في هذا الجهاز الهام.

ويود وفدي أيضا أن يذكر بأنه لن يكون قادرا على دعم إصلاح مجلس الأمن، وعلى وجه التحديد توسيعه، إلا إذا تمت زيادة تمثيل جميع المجموعات الإقليمية، بما فيها مجموعة أوروبا الشرقية.

ويود وفدي أن يطمئنكم، سيدي الرئيس، وخلفكم، بأنه سيكون آخر من يتوقف عن مساعيه لتوجيه أعمال الفريق العامل إلى نهاية ناجحة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الوحيد في المناقشة المتعلقة بهذا البند.

بالنظر إلى رغبة الأعضاء في التخلص من هذا البند على نحو عاجل، أود أن استأنس برأي الجمعية في الشروع فورا في النظر في مشروع المقرر الوارد في الفقرة ٣٦ من الوثيقة A/50/47. وفي هذا السياق، ونظرا لأن هذا التقرير يتضمن مشروع مقرر عمم هذا الصباح فحسب، سيكون من اللازم تجاوز الحكم ذي الصلة في المادة ٧٨ من النظام الداخلي، التي تنص على ما يلي:

"... ولا يجوز كقاعدة عامة، مناقشة أي اقتراح أو طرحه للتصويت في أية جلسة من جلسات الجمعية العامة ما لم يكن قد عمم نسخ منه على جميع الوفود في موعد لا يتأخر عن اليوم السابق ليوم انعقاد تلك الجلسة".

إذا لم أسمع اعتراضا، فسأعتبر أن الجمعية توافق على الاقتراح بتجاوز ذلك الحكم.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر الوارد في الفقرة ٣٦ من الوثيقة A/50/47، تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية والمسائل الأخرى ذات الصلة بمجلس الأمن.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع المقرر؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ٤٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٩٩ من جدول الأعمال (تابع)

خطة للتنمية

تقرير فريق الجمعية العامة العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بخطة للتنمية (A/50/45)

مشروع المقرر (A/50/45، الفصل الثالث)

السيد بيروكال سوتو (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين فيما يتعلق باعتماد الجمعية في دورتها الخمسين لتقرير الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بخطة للتنمية.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي بأن أدلي بالملاحظات التالية.

يوصي الفريق العامل المعني بخطة للتنمية، مثلما يذكر في التقرير الوارد في الوثيقة A/50/45، بأنه ينبغي استمرار العمل على تطوير الوثيقة المتعلقة بالخطة خلال الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة، على أساس أنه ينبغي تركيز جميع الجهود المبذولة على اختتام هذا العمل خلال الدورة المقبلة.

وتود مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تعرب عن تأييدها لهذا المقرر والتزامها بالعمل على نحو ناشط وبنّاء في الدورات المقبلة للفريق العامل. ومع ذلك، نود أن نؤكد مجددا أن من الأهمية بمكان وجوب عدم التضحية بنوعية الوثيقة وجوهرها بسبب ضغط الأجل المحدد. وبدون ذلك، سنواجه خطر أن يصبح هدف المفاوضات التقيد بالآجال المحددة بدلا من وضع وثيقة بوسعها أن تسهم إسهاما كبيرا وحقيقيا في خطة للتنمية وفي تعزيز تعاون دولي فعال للتنمية. وفي الوقت نفسه، من المناسب توجيه مناشدة إلى نظرائنا في البلدان المتقدمة النمو لاعتماد نهج أكثر انفتاحا ومرونة وتعاونا تجاه شواغل وتطلعات البلدان النامية.

وبعد أن يتخذ هذا المقرر، سيتبقى عدة أشهر قبل أن يجتمع الفريق العامل المعني بخطة للتنمية مرة أخرى. وينبغي أن يستغل هذا الوقت للتفكير والتحليل الموضوعي للحالة الراهنة للمفاوضات وللأساس الموضوعي للوثيقة، في ضوء مركز النص في نهاية الدورة الخمسين للجمعية العامة. وينبغي أن نتذكر أن عملية تنمية شعوبنا لا يسعها أن تتوقف؛ وهي تتطلب حلا جادا وشاملا ودائما.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي بأن أتقدم بالتوصيات التالية التي يقصد منها أن تكون اقتراحات للنظر فيها خلال الفترة التي تتخلل الدورتين للفريق العامل المعني بخطة للتنمية.

ففي المقام الأول، من الأهمية الكبرى بمكان النظر خلال هذه الفترة في إمكانية أن تستفيد الوثيقة المتعلقة بخطة للتنمية من التحليل البارز والمدخلات الموضوعية من جانب مركز الجنوب، واللجان الإقليمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والأمانة العامة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمؤسسات والوكالات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

وثانيا، بعد انقضاء فترة معقولة من التفكير وتلقي هذه المدخلات، يمكن لرئاسة الجمعية العامة أن تنظر في

إنشاء فريق أساسي من أجل تحليل هذه المدخلات والقيام بإعداد نصوص إضافية وأساس جديد للتفاوض يتم النظر فيهما في الدورة المقبلة للفريق العامل، كل ذلك بغرض تعزيز المضمون الموضوعي للوثيقة والعملية التفاوضية على حد سواء. ونحن نرى أنه نظرا للتراخي السياسي الحاصل في تطوير خطة للتنمية والافتقار إلى وجود التزام جاد بالحصول على لهجة توافقية في المفاوضات، فمن شأن هذا الإسهام الهام في تقديم أفكار ووجهات نظر جديدة تتعلق بالعمل والمفاوضات أن يكون ذا قيمة.

وثمة مسألة هامة أخرى تحتاج إلى معالجة جادة هي المهام الممكن أن يضطلع بها الفريق العامل في المستقبل حالما يتم تطوير خطة للتنمية واعتمادها. وترى مجموعة الـ ٧٧ والصين أن هذا المحفل الهام ينبغي أن يبقى مفتوحا، وينبغي للفريق العامل ألا يستعمل، في ظل أي ظرف من الظروف، كآلية لمتابعة واستعراض وتقييم تنفيذ الخطة والوفاء بالالتزامات المتفق عليها فيها. ونعتبر وجهة النظر هذه ذات أهمية أساسية.

والأسباب واضحة. فنحن لا يسعنا أن نتصور وجود الأمم المتحدة من دون خطة للتنمية. وترى مجموعة الـ ٧٧ والصين أنه ليس مقبولا للأمم المتحدة - وهي المنظمة الدولية الوحيدة ذات عضوية عالمية، وذات ولاية سياسية واسعة النطاق وقدرة لا تضاهى على التحليل، وعلى الدعوة إلى عقد اجتماعات، وعلى اتخاذ القرارات، وذات عدد كبير من البرامج والوكالات التابعة لها في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية وحفظ السلام - ألا يكون لديها في الوقت نفسه برنامج عمل شامل ومتكامل لتنمية بلدان أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

وإذا حذفت مسألة التنمية والتعاون الدولي من خطة الأمم المتحدة، أو إذا ما قلل من أهميتها أو من دراستها، فمن شأن هذه المنظمة العالمية أن تفقد جزءا رئيسيا من علة وجودها وأن تحيد عن هدفها المتمثل في الإسهام في حل المشاكل ذات الأهمية الحيوية للمجتمع الدولي. وإن موقف مجموعة الـ ٧٧ والصين في هذا الصدد واضح وحاسم. فلقد تطورت الأمم المتحدة منذ إنشائها عام ١٩٤٥ ليس في عزمها الراسخ على المحافظة على السلم والأمن الدوليين فحسب، وإنما أيضا في الهدف الرئيسي والأساسي المتمثل في تعزيز الظروف الضرورية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لشعوب العالم الأقل تقدما.

وللأسف فإن الفريق العامل الذي أنشئ بهدف وضع صياغة أكثر تفصيلا لخطة للتنمية لم يتمكن من انجاز عمله خلال الدورة الخمسين للجمعية العامة أو من استكمال المفاوضات بشأن وثيقة موضوعية لا تعالج فحسب التطلعات والاحتياجات المشروعة للبلدان النامية بل تولي الاعتبار أيضا للمتابعة المتكاملة للاتفاقات وبرامج العمل المتفق عليها في أرفع المستويات السياسية في المؤتمرات ومؤتمرات القمة الدولية المعقودة تحت رعاية الأمم المتحدة في التسعينات. وفي هذه الاتفاقات وبرامج العمل يكمن برنامج العمل الحقيقي للأمم المتحدة في مجالات أساسية مثل البيئة وتخفيض الكوارث الطبيعية والسكان وحقوق الانسان وحقوق المرأة والطفل والمستوطنات البشرية ومستقبل المدن والتنمية الاجتماعية.

ولن تتخاذل مجموعة الـ ٧٧ والصين في التزاماتها باعتماد خطة للتنمية. ونعرب مجددا للجمعية العامة عن التزامنا الذي لا يحيد بالابقاء على مسألة النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة لبلداننا على طاولة التفاوض وفي جدول أعمال الأمم المتحدة، باعتبارها مسألة ذات أولوية تماثل أهميتهما أهمية مسألتي السلام والأمن الدولي. ولن نسأم أبدا من التعبير عن رأينا بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية عنصر أساسي لا يمكن دونه ضمان السلم والأمن الدولي، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق وبرؤية واضحة جدا للإطار المفهومي ولأهمية هذه المفاوضات فإن مجموعة الـ ٧٧ والصين واثقة بأنه سيتسنى لنا الاختتام الناجح لمداولاتنا بشأن اعتماد خطة للتنمية في الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة.

ولا أود أن أختتم كلمتي دون الإعراب عن تقديرنا الخالص والعميق لنائبي رئيس الفريق العامل المعني بخطة للتنمية، سعادة السيد رينيه فاليري مونغبي، الممثل الدائم لبنن وسعادة السيد بيتر أوزفالد، الممثل الدائم للسويد لدى الأمم المتحدة. ولقد كان من دواعي شرف الفريق العامل وحسن حظه أنه استفاد من قيادة هذين الدبلوماسيين المرموقين المبجلين ومن استعدادهما الدائم

للعمل. ونحن نعترف بأن الكثير من التقدم المحرز قد تحقق دون شك بفضل التزامهما الشخصي وما يتمتعان به من قدرة على المبادرة.

كما تود مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تعرب عن امتنانها لسعادة السيد صمويل انسانالي، الممثل الدائم لغيانا لدى الأمم المتحدة على اسهامه الهام في عملية وضع صياغة أكثر تفصيلا لخطة للتنمية بصفته رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين ولعقده جلسات الاستماع العالمية بشأن خطة للتنمية في عام ١٩٩٤.

كما نتقدم بتقديرنا الصادق لكم، سيدي الرئيس، على تفانيكم واهتمامكم الدائم بتطور المفاوضات في الفريق العامل وعلى قيادتكم بصفة عامة سعيا لتحقيق نتائج ملموسة في مجالي إصلاح الأمم المتحدة واعادة تشكيلها. ونحن مدينون لجهودكم وتفانيكم، وأشعر بالسرور بوجه خاص بأن أعرب عن تقديري لكم هنا في احدى الجلسات الأخيرة للدورة الخمسين للجمعية العامة.

وأخيرا، أود أن أعرب عن تقديري البالغ والشخصي لجميع أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين على دعمهم ومشورتهم الدائمين والقيمين جدا خلال دورات المفاوضات الطويلة والمعقدة لهذه الدورة الخمسين للجمعية العامة.

وسنواصل معا يدا واحدة الكفاح خلال الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة حتى تعتمد خطة للتنمية في الأمم المتحدة في نهاية المطاف.

السيد هوي (أيرلندا): (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتضم نفسها الى هذا البيان استونيا، بلغاريا، وسلوفاكيا، وقبرص، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا. كما تضم أيسلندا نفسها الى هذا البيان أيضا.

والاتحاد الأوروبي يضم نفسه الى توافق الآراء بشأن المشروع المقرر المعروض علينا.

في البداية، يود الاتحاد الأوروبي أن يعرب رسميا عن تقديره الصادق للجهود الكبيرة جدا التي بذلها واضعا التقرير المعروض علينا، السفير مونغبي ممثل بنن والسفير اوزفالد ممثل السويد. اذ ما فتئا على مدى عام ونصف يوجهان جهودنا بمهارة ومثابرة كبيرتين. وإن كل دول الأعضاء مدينة لهما على عملهما الممتاز.

بيد أن الاتحاد الأوروبي يود أن يغتنم هذه الفرصة أيضا للاعراب عن أسفه الشديد لعدم توصلنا حتى الآن الى اتفاق بشأن خطة للتنمية. ان مفهوم خطة للتنمية قد رأى النور لأول مرة في التقرير السنوي للأمين العام عن أعمال المنظمة المعروض في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢. ومنذ ذلك الوقت تناولنا المسألة عدة مرات في الجمعية، عن طريق اتخاذ القرار وعن طريق اتخاذ المقرر، وعن طريق سبع دورات تفاوضية مكثفة جدا، وهو عدد يبعث على الدهشة، على مستوى الفريق العامل.

ومن البداية، اعتبر الاتحاد الأوروبي الى هذه المفاوضات متيحة فرصة هامة ومستحبة جدا لبناء:

"إطار جديد معدل لشراكة جديدة محسنة في ميدان التعاون من أجل التنمية".

وتجري هناك تغييرات مثيرة وسريعة تجري في ميدان التعاون الدولي من أجل التنمية - وبصفة بزيادة العولمة والتحرر والتكافل - مما له أثر مباشر على مجتمعات الدول الأعضاء في المنظمة، النامية منها والمتقدمة النمو على السواء. وفي رأي الاتحاد الأوروبي، فإن خطة للتنمية ينبغي أن تتناول هذه المسائل في سياق عالمي تحقيقا لنفعنا المتبادل وبطريقة تتيح إشراك المنظمة بأشد الطرق مناسبة وفعالية. ولهذا السبب ما فتئ الاتحاد الأوروبي يضطلع وسيواصل الاضطلاع، بدور نشط ورائد في جميع المناقشات والمفاوضات. وبصفة خاصة قدم الاتحاد الأوروبي عددا من المقترحات الرئيسية في المفاوضات بشأن خطة للتنمية وقدم مؤخرا مجموعة من التعديلات على الفصل الثالث المنقح من النص التوليفي الذي أعده نائبا الرئيس والمؤرخ ١٧ أيار/مايو. ويود الاتحاد الأوروبي أن يعيد تأكيد التزامه بالتوصل الى خطة متفق عليها للتنمية وبمواصلة تعاونه مع جميع الوفود الأخرى حتى يتم تحقيق هذا الهدف.

وأخيرا، بغرض اختتام هذه المفاوضات بنجاح، فإن الاتحاد الأوروبي يؤمن بقوة بأنها ينبغي أن تتم ضمن حد

زمني متفق عليه. لذلك فإن الاتحاد الأوروبي يأسف لعدم امكان الموافقة على مثل هذا الحد الزمني في سياق المقرر المعروض علينا. بيد أننا نأمل أن يكون من الممكن استكمال عملنا خلال الدورة الحادية والخمسين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا الى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند.

وستبت الجمعية الآن في مشروع المقرر الوارد في القسم الثالث من تقرير الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية (A/50/45).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع المقرر؟

اعتمد المشروع المقرر.

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٩٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٦٣ من جدول الأعمال

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

(أ) تقرير الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة (A/50/24)

(ب) مشروع مقرر (A/50/24، الفقرة ١٩)

السيد هوي (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

يود الاتحاد الأوروبي أن يشكركم، سيدي الرئيس، وكذلك نائبي الرئيس، على الطريقة الماهرة التي أديرت بها أعمال الفريق وعلى جهودكم الملموسة التي أدت إلى إصدار تقرير الفريق العامل المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة، المشار إليه في مشروع المقرر الذي ستعتمده الجمعية العامة.

ونعتقد أن التقرير يقدم وصفا جيدا للمداولات التي أجراها الفريق العامل على مدى السنة الماضية ونستمد التشجيع مما تم إنجازه حتى الآن. لقد كانت مناقشات الفريق العامل مستفيضة وبناءة. ويرحب الاتحاد الأوروبي بحقيقة أن هناك على ما يبدو بالفعل قدرا كبيرا من الأرضية المشتركة بشأن كثير من البنود التي ناقشها الفريق العامل خلال العام الماضي.

ومن دواعي سرورنا أن ورقة غرفة الاجتماعات الأخيرة، الواردة في الوثيقة WGUNS/CRP.12، مرفقة بوصفها المرفق الثاني من التقرير. ونفهم أن ورقة غرفة الاجتماعات هذه ستكون نقطة انطلاق للمناقشات المجددة التي ستجري خلال الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة. وبالطبع، ندرك أنه لا تزال هناك صعوبات يتعين التغلب عليها من أجل تحقيق توافق في الآراء حول بعض القضايا الهامة التي يشملها المرفق الثاني. ولا يزال يتعين تناول تلك القضايا التي لم تعالج بسبب ضيق الوقت في الدورة الحالية؛ وقد توجد قضايا أخرى. ومع ذلك نثق، استنادا إلى الأعمال المنجزة حتى الآن، بأن الفريق العامل سيحافظ على الزخم المطلوب والإحساس بالهدف اللازمين لتحقيق نتيجة ناجحة.

وفي الختام، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأؤكد لكم، سيدي الرئيس، على التزام الاتحاد الأوروبي بمواصلة تعاونه مع جميع الوفود من أجل المضي قدما بالتقدم المفيد الذي حققه الفريق العامل حتى اليوم. ونعلق أهمية كبرى على المسائل التي ينظر فيها الفريق ونتطلع إلى أن تسفر مداولاتنا عن نتائج ملموسة في الدورة القادمة للجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الوحيد في المناقشة المتعلقة بهذا البند. تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر الوارد في الفقرة ١٩ من تقرير الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة (الوثيقة A/50/24).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع المقرر؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٦٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

التعبير عن الشكر لمكاتب الأفرقة العاملة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن شكري الخالص لنواب رؤساء الأفرقة العاملة التابعة للجمعية العامة الذين قادوا المناقشات والمفاوضات المعقدة في الأفرقة العاملة.

نائبا رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن: السفير ويلهلم بريتنشتاين، الممثل الدائم لفنلندا، والسفير اسدا جيناما، الممثل الدائم لتايلند.

نائبا رئيس فريق الجمعية العامة العامل المفتوح باب العضوية المخصص لخطة للتنمية والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن: السفير رينيه فاليري مونغبي، الممثل الدائم لبنن، والسفير بيتر أوزفالد، الممثل الدائم للسويد.

نائبا رئيس الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بالحالة المالية للأمم المتحدة: السفير إرنست شاريبا، الممثل الدائم للنمسا، والسفيرة أنيت دي سيلز، الممثلة الدائمة لترينيداد وتوباغو.

نائبا رئيس الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة: السفير كولن كيتنغ، الممثل الدائم لنيوزيلندا، والسفير براكاش شاه، الممثل الدائم للهند.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري المخلص للرؤساء السابقين للفريق العامل غير الرسمي المفتوح باب العضوية المعني بخطة للسلام، السفير نبيل العربي، الممثل الدائم لمصر، والسفير تونغورو هوراكا، الممثل الدائم لناميبيا، والسفير خوسيه لويس باربوسا لياو مونتيرو، الممثل الدائم للرأس الأخضر، الذي عينته رئيسا للفريق بتاريخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ لما تبقى من الدورة الخمسين.

وأعرب أيضا عن تقديري للسفير هانز جاكوب بيورن ليان، الممثل الدائم للنرويج، نائب رئيس الفريق العامل غير الرسمي المفتوح باب العضوية والمنسق لإحدى المجموعات الفرعية الأربع، وكذلك لمنسقي المجموعات الفرعية الأخرى: السفير ريتشارد بتلر، الممثل الدائم لاستراليا؛ والسفير سيلسو أموريم، الممثل الدائم للبرازيل؛ والسيدة فيجايالاكشمي مينون، ممثلة سنغافورة.

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقديري للدول الأعضاء على مشاركتها البناءة في مداولات هذه الأفرقة العاملة.

البند ٢٨ من جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لعل الأعضاء يتذكرون أن الجمعية قررت في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ إدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة الراهنة.

وأفهم أن من المستصوب إرجاء النظر في هذا البند إلى الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة.

هل لي أن أعتبر إذن أن الجمعية ترغب في إرجاء النظر في هذا البند وإدراجه في مشروع جدول أعمال الدورة الحادية والخمسين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نختتم نظرنا في البند ٥١ من جدول الأعمال.

البند ٣٥ من جدول الأعمال

مسألة جزيرة مايوت القمرية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لعل الأعضاء يتذكرون أن الجمعية قررت في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ إدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة الراهنة.

وأفهم أن من المستصوب إرجاء النظر في هذا البند إلى الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة.

هل لي أن أعتبر إذن أن الجمعية ترغب في إرجاء النظر في هذا البند وإدراجه في مشروع جدول أعمال الدورة الحادية والخمسين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نختتم نظرنا في البند ٣٥ من جدول الأعمال.

البند ٥٥ من جدول الأعمال

مسألة قبرص

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لعل الأعضاء يتذكرون أن الجمعية قررت في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ إدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة الحالية، إلا أنها أرجأت اتخاذ قرار بشأن تخصيص هذا البند لوقت مناسب خلال الدورة.

وأفهم أن من المستصوب إرجاء النظر في هذا البند إلى الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة.

هل لي أن أعتبر إذن أن الجمعية ترغب في إرجاء النظر في هذا البند وإدراجه في مشروع جدول أعمال الدورة الحادية والخمسين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نختتم نظرنا في البند ٥٥ من جدول الأعمال.

البند ١٥١ من جدول الأعمال

تقرير المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لعل الأعضاء يذكرون أن الجمعية قررت في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ إدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة الحالية.

وأفهم أن من المستصوب إرجاء النظر في هذا البند إلى دورة الجمعية العامة الحادية والخمسين.

هل لي أن اعتبر إذن أن الجمعية ترغب في إرجاء النظر في هذا البند وفي إدراجه في مشروع جدول أعمال الدورة الحادية والخمسين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا النظر في البند ١٥١ من جدول الأعمال.

البند ١١٧ من جدول الأعمال

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لعل الأعضاء يذكرون أن الجمعية قررت في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ إدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة الحالية.

وأفهم أن من المستصوب إرجاء النظر في هذا البند إلى دورة الجمعية العامة الحادية والخمسين.

هل لي أن أعتبر إذن أن الجمعية العامة ترغب في إرجاء النظر في هذا البند وإدراجه في مشروع جدول أعمال الدورة الحادية والخمسين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بهذا نختتم النظر في البند ١١٧ من جدول الأعمال.

البند ١٢٧ من جدول الأعمال

تمويل وتصفية سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لعل الأعضاء يذكرون أن الجمعية العامة قررت في ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥ إدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة الحالية.

أفهم أن من المستصوب إرجاء النظر في هذا البند إلى دورة الجمعية العامة الحادية والخمسين.

هل لي أن أعتبر إذن أن الجمعية العامة ترغب في إرجاء النظر في هذا البند وإدراجه في مشروع جدول أعمال الدورة الحادية والخمسين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بهذا نختتم النظر في البند ١٢٧ من جدول الأعمال.

البند ١٢٩ من جدول الأعمال

تمويل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لعل الأعضاء يذكرون أن الجمعية قررت في ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥ إدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة الحالية.

أفهم أن من المستصوب إرجاء النظر في هذا البند إلى دورة الجمعية العامة الحادية والخمسين.

هل لي أن أعتبر إذن أن الجمعية ترغب في إرجاء النظر في هذا البند وإدراجه في مشروع جدول أعمال الدورة الحادية والخمسين؟

تقرر ذلك.

بهذا نختتم النظر في البند ١٢٩ من جدول الأعمال.

البند ١٣٠ من جدول الأعمال

تمويل تصفية عملية الأمم المتحدة في موزامبيق

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لعل الأعضاء يذكرون أن الجمعية قررت في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ إدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة الحالية.

أفهم أن من المستصوب إرجاء النظر في هذا البند إلى دورة الجمعية العامة الحادية والخمسين.

كما يعلم الأعضاء أُدرج بند بعنوان "تمويل عملية الأمم المتحدة في موزامبيق" في جدول الأعمال المؤقت لدورة الجمعية العامة الحادية والخمسين.

هل لي أن أعتبر إذن أن الجمعية ترغب في إرجاء النظر في هذا البند وإدراجه في مشروع جدول أعمال الدورة الحادية والخمسين تحت عنوان "تمويل عملية الأمم المتحدة في موزامبيق"؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بهذا نختتم النظر في البند ١٣٠ من جدول الأعمال.

برنامج الأعمال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أخبر الأعضاء بأن البنود المتبقية الواردة في "يومية" اليوم والمخصصة لجلسة هذا الصباح سيجري تناولها الساعة الثالثة من بعد ظهر اليوم.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠